

ولاية السودان في عهد خلفاء محمد علي بين عامي 1848-1882

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

Abstract:

The research highlights the failure of Muhammad Ali to continue in power and the transfer of power to his successors after him. After presenting the policy of Abbas I, he explained the failure of that policy due to mismanagement and the exploitation of the tax system by tribal chiefs and local leaders for their personal benefits.

Then the discussion talked about the transfer of power to Saeed Pasha after the death of Abbas I, who announced in a speech at the Nile Palace his determination to get rid of Ottoman dependency, but he failed due to the lack of approval of the major European countries, as his wrong internal policy led to emptying the Egyptian treasury, so he was forced to borrow from... foreign countries.

When Khedive Ismail came to power, the country was in a bad state. He had a desire to carry out many reforms, but he drowned it in debt and resorted to borrowing from European countries.

The research also showed that the decree to officially appoint Tawfiq Pasha as ruler of Egypt and Sudan was delayed after the removal of his father, Khedive Ismail, because the Ottoman state wanted to exploit the bad conditions that Egypt had reached after the removal of Khedive Ismail, to amend the advantages and powers it granted to the Khedive, and through his confrontation with the Mahdist movement, An end to Egyptian rule in Sudan

ملخص البحث

يبرز البحث عدم استمرار محمد علي في الحكم وانتقال الحكم إلى خلفائه من بعده، فأوضح بعد عرضه لسياسة عباس الأول فشل تلك السياسة بسبب سوء الإدارة، واستغلال نظام الضرائب من قبل رؤساء القبائل والزعماء المحليون لمنافعهم الشخصية. ثم تحدث البحث عن انتقال السلطة إلى سعيد باشا بعد وفاة عباس الأول، الذي أعلن في خطاب له في قصر النيل عن تصميمه على التخلص من التبعية العثمانية، ولكنه فشل لعدم

موافقة الدول الأوروبية الكبرى، حيث أدت سياسته الداخلية الخاطئة لتفريغ الخزينة المصرية، فاضطر إلى الاقتراض من الدول الأجنبية.

مع وصول الخديوي إسماعيل إلى الحكم كانت البلاد في حالة سيئة، فتولدت لديه رغبة القيام بالعديد من الإصلاحات، ولكنه أغرقها بالديون، ولجأ إلى الاستدانة من الدول الأوروبية. كما أظهر البحث تأخر فرمان تعيين توفيق باشا حاكماً على مصر والسودان بشكل رسمي بعد عزل والده الخديوي إسماعيل لأن الدولة العثمانية كانت تريد استغلال الأوضاع السيئة التي وصلت إليها مصر بعد عزل الخديوي إسماعيل، لتعديل المزاييا والصلاحيات التي أعطتها للخديوي، ومن خلال مواجهته للحركة المهدية تم وضع نهاية للحكم المصري في السودان.

ولاية السودان في عهد خلفاء محمد علي بين عامي 1848-1882

مخطط البحث

مقدمة

أولاً : ولاية السودان في عهد عباس الأول 1848-1854م

أ- تسلمه للحكم

ب- ولاية السودان في عهده

ج- أعمالهم

ثانياً: ولاية السودان في عهد محمد سعيد باشا 1854-1863م

أ- تسلمه للحكم

ب- ولاية السودان في عهده

ج- أعماله

ثالثاً: ولاية السودان في عهد الخديوي اسماعيل 1863-1879م

أ- تسلمه للحكم

ب- ولاية السودان في عهده

ج- أعماله

رابعاً : ولاية السودان في عهد توفيق باشا. 1879-1892م

أ- تسلمه للحكم

ب- ولاية السودان في عهده

ج- أعماله

مقدمة :

فكر محمد علي بالسيطرة على السودان منذ سيطرته على الحكم في مصر، إلا أنه أجيل هذه الفكرة أكثر من مرة بسبب الضرورات السياسية، ولكنه بدأ يعدّ العدة لوضعها تحت سيطرته بعد تمكنه من القضاء على الحركة الوهابية رغبةً منه بمعرفة أماكن منابع النيل، والسيطرة عليها خوفاً من سيطرة إحدى الدول الأوروبية على منابع النيل، فتصبح مصر خاضعة لتلك الدول، ولمعرفته بأهمية الموارد الاقتصادية للسودان، فعمل على إشراك السودانيون في الإدارة، وأقام المجالس المحلية فيها.

مع وفاة محمد علي وانتقال الحكم إلى خلفائه ظهر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية ومحاولة مصادرة القرار السياسي لمصر والسودان من خلال عناوين مختلفة منها: التدخل المباشر، واستغلال الخلافات ضمن أسرة محمد علي، وسياسة القروض التي أثرت سلباً على القرار السياسي السوداني، يُضاف إلى ذلك السياسة الداخلية لولاية السودان.

تأتي أهمية البحث كونه يُعدّ دراسة لفترة زمنية هامة من التاريخ الحديث للسودان، حيث تناول ولاية السودان في عهد خلفاء محمد علي، وأثرهم في الحياة السياسية السودانية، وانعكاس ذلك على العلاقات المصرية السودانية.

انطلاقاً من ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى تسليط الضوء على فترة هامة من تاريخ السودان السياسي، وبيان أثر الولاة في حكمه والعوامل المؤثرة التي أدت إلى تدهور وضع السودان بشكل عام.

ننتقل من هنا للإشكالية التي تطرح السؤال الآتي:

هل يعود سوء الوضع في السودان الى التدخل المصري المباشر أم إلى التدخل الأجنبي بشكل عام ولا سيما البريطاني أم إلى سوء الولاة أنفسهم أم إلى الأسباب السابقة مجتمعة. كما اعتمد البحث على المنهج الوصفي، والتحليلي في دراسة الأحداث التاريخية معتمداً على المصادر والمراجع ذات الصلة للوصول إلى النتائج العلمية والموضوعية.

أولاً : ولاة السودان في عهد عباس الأول 1848-1854م

أ- تسلمه الحكم:

لم يتمكن محمد علي بعد فرمان 1256هـ/1841م من متابعة حكم البلاد وإدارتها على الصورة التي كانت قبل ذلك، ويعود ذلك لتحالف الدول الأوربية ضده، والقضاء على حلمه في إقامة دولة عربية قوية، وتدمير قواته العسكرية، ولأوضاعه الصحية المتردية، وكثرة الحروب التي خاضها، ما أثر ذلك سلباً على مصر، يُضاف إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية المترجعة في مصر، حيث انتشر فيها مرض الطاعون، وانخفض مستوى النيل، واجتاحت البلاد أمواج الجراد ما هدد بانتشار المجاعة.

فتوجه محمد علي إلى القسطنطينية في جمادى الآخرة 1262هـ/حزيران 1846م وقدم الولاء والطاعة للسلطان العثماني ثم عاد إلى مصر، فساعت أوضاعه الصحية، فأصدر الباب العالي فرماناً بتعيين ابنه إبراهيم في رجب 1264هـ/حزيران 1848م حاكماً على مصر، ولكنه ما لبث أن توفي في محرم 1265هـ/كانون الأول 1848م، فاتفق سفراء الدول الأوربية في القسطنطينية مع الباب العالي على تكليف عباس الأول حفيد محمد علي بإدارة شؤون مصر نيابة عنه، وكان لبريطانيا أثر كبير في ذلك نظراً للعلاقة التي كانت تربط بين عباس الأول والقنصل البريطاني في مصر، ثم ما لبث أن توفي محمد علي في 14 رمضان 1265هـ/2 آب عام 1849م في الإسكندرية عن عمر يناهز الثمانين عاماً.

ب- ولاة السودان في عهده:

كان خالد باشا 1262-1266هـ/1846-1850م أول من تولى حكمدارية السودان في عهده، فقدم إلى الخرطوم وذهب إلى التاكا، ومنها إلى جبال فازوغلي وكردفان بحثاً عن الذهب، وجعل منصبه مصدرراً للفتن، فاختلف ما يقارب نصف مليون جنيه مصري، وسبب ضائقة مالية كبيرة في البلاد،⁽¹⁾ ثم تسلم بعده عبد اللطيف باشا 1266-1267هـ/1850-1851م الذي عمل على تجديد ديوان الحكمدارية في الخرطوم، وأنشأ مدرسة أميرية في الخرطوم برئاسة رفاة بك،⁽²⁾ وكان من أهم أسباب سوء الإدارة في عهده هو اعتقاد الإداريين بأنهم يتسلمون منصبهم لمدة معينة، فعليهم استغلال ذلك، حيث قام بتحديد خدمة المصريين في السودان، فعلى الإداريين الذين يعملوا في دنقلا شمال السودان أن يمكثوا فيها ثمانية أعوام، وفي الخرطوم ست سنوات، وفي كردفان أربع سنوات، ولا يسمح للإداري ترك مكانه قبل أن يتسلم مكانه شخص جديد.

كما عمل على تنظيم التقسيمات الإدارية بسبب تداخل أعمال المديرية في البلاد بحسب ما تقتضيه الحاجة، وجعل كل من دنقلا، وبربر مديريتين بدلاً من مديرية واحدة، ودمج فازوغلي، وسنار في مديرية واحدة.

كما عمل على تعيين عدد كبير من الأقباط من أجل تنظيم الإدارة الحكومية، ولا سيما من النواحي المالية. وأصدر قراراً بإبطال العمل في استخراج الذهب من السودان، بسبب التكاليف الباهظة، وعمل على إدخال بعض الخدمات الطبية إلى السودان ولا سيما للعسكريين،⁽³⁾ كما عمل على إنشاء العديد من المباني الحكومية مثل ديوان الحكمدارية، وديوان المديرية، والمطبعة، ومحكمة العموم، فشهد السودان في عهده نشاطاً ملحوظاً من قبل التجار الأجانب، ولا سيما بعد إنشاء القنصليات في الخرطوم، وكان أولها القنصلية النمساوية.⁽⁴⁾

من الولاة الذين تعاقبوا على حكم السودان في عهده رستم باشا 1267-1268هـ/1851-1852م الذي جاءت في عهده لجنة من مصر إلى السودان برئاسة ميري بيك للنظر بأحوال البلاد، وكان قد قام بجولة في ود مدني، ولكنه عاد منها مريضاً إلى الخرطوم فتوفي هناك.

تسلم بعده إسماعيل باشا أبو جبل 1268-1269هـ/1852-1853م الذي بدأ عهده بجولة إلى الجهات الشرقية من السودان، لكن أمراً صدر بعودته إلى مصر، وكانت مدة حكمه قصيرة، ثم عين بعد ذلك سليم باشا 1269-1270هـ/1853-1854م.⁽⁵⁾

ج- أعماله:

عمل على تشجيع التجارة البريطانية، وتأمين الطريق البريطاني إلى الهند عبر مصر، مقابل تدخل بريطانيا لدى الباب العالي للمحافظة على حقوق عباس الأول كما جاءت في فرمان الوراثة،⁽⁴⁾ فأسرت بريطانيا على تقديم الدعم اللازم له، ولاسيما بعد أن عرضت عليه فرنسا عام 1268هـ/1851م مساعدته لدى الباب العالي في صراعه مع معارضيه من أبناء محمد علي، على أن يقوم عباس الأول بإقامة علاقات جيدة مع فرنسا.⁽⁶⁾ واستخدمت الحكومة البريطانية الضغط الدبلوماسي، لجعل مصر مصدراً للمواد الخام، وسوقاً لمنتجاتها، واعترضت على أكثر من إجراء قام به عباس من أجل الحفاظ على مصالحها ومنها:

- منع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل.
- منع تصدير الحبوب إلى بريطانيا في عام 1269هـ/1853م، لأنه شكل ضائقة كبيرة للتجار البريطانيين.
- احتكار القطن.

فتوصلت بريطانيا إلى اتفاق مع عباس الأول على الحد من بيع الحبوب، فعملت الحكومة المصرية على تصدير القمح على الرغم من نقصه في السوق المحلي، كما عملت على بيع القطن بالمزاد العلني،⁽⁷⁾ وكل ذلك يدل على مدى تغلغل النفوذ البريطاني في مصر، وتحقيقه المصلحة السياسية والاقتصادية لبريطانيا على حساب الشعب المصري.

بناءً على ذلك عمل عباس الأول على تنظيم السودان واستغلال موارده وإمكانياته، وحاول التركيز على بعض النواحي الثقافية والاجتماعية، ولكنه واجه مجموعة من المشكلات حالت دون ذلك، ومن أهم تلك المشكلات: ازدياد النفوذ الأجنبي في السودان، حيث عمل القناصل الأوروبيون على تأييد تجارة العاج للحصول على الأموال، وبروز مشكلة تجارة الرقيق، وسيطرة تجارها على السلطة في الخرطوم.

فأصدر قراراً يقضي بحرية التجارة في السودان، وكان الحاكم العام للسودان عبد اللطيف باشا من أشد المعارضين لذلك، لما يجنيه من أرباح طائلة من احتكار التجارة لحسابه الخاص في

النيل الأبيض -تجارة العاج والرقيق- فاضطر تحت ضغط الدول الأوروبية على إعلان حرية الملاحة في النيل الأبيض، واستدعى عبد اللطيف باشا إلى مصر، وعين رستم باشا بدلاً عنه. ثم أمر بإنشاء مدرسة ابتدائية في الخرطوم، واختار لها نخبة من المدرسين المصريين، وأرسل أوامره إلى حكامدار السودان باتباع أسلوب التعاون بينه وبين الأهالي، وانتهاج سياسة الإصلاح والعدل والمساواة، وفرضت الدولة العثمانية على السودان الالتزام بالاتفاقيات والامتيازات الأجنبية، فعندما قطعت الدولة العثمانية علاقاتها مع اليونان 1270هـ/1854م أرسلت إلى حكامدار السودان بقطع العلاقات مع اليونانيين، وإعطاء التبعية اليونانية الموجودة في السودان مهلة خمسة عشر يوماً للخروج. (8)

ولكن سياسة عباس الأول فشلت في السودان للسببين الآتيين:

- سوء الإدارة.

- نظام الضرائب الذي استغله رؤساء القبائل والزعماء المحليون لمنافعهم الشخصية. (9)

توفي عباس الأول في 17رمضان 1270هـ/12حزيران 1854م، قيل أن يتمكن من تبديل نظام الحكم الوراثي حسب تسوية 1257هـ/1841م، وجعله مباشرة ضمن أفراد أسرته. (10)

-

ثانياً: ولاية السودان في عهد محمد سعيد باشا 1854-1863م

أ- تسلمه للحكم

ولد محمد سعيد باشا في عام 1237هـ/1822م، وانتظم في البحرية في خدمة الأسطول المصري في عهد محمد علي حتى أصبح في أواخر عهده القائد العام للأسطول، وبعد وفاة عباس الأول أصدر السلطان العثماني فرماناً بتعيين سعيد باشا والياً على مصر، فعمل على إلغاء المجلس الخصوصي -مجلس الشورى- وحصر أمور الحكم بيده وحده. كما أحدث تغييراً بنظام الحكم الوراثي، بحيث يصبح في أولاده من بعده.

حاول استغلال الاضطرابات التي حدثت عام 1275هـ/1859م على إثر الحرب في إيطاليا، لتحقيق الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، والتي انتهت بخروج القوات النمساوية على يد القوات الفرنسية، فأعلن أمام كبار رجالات الدولة العثمانية في خطاب له في قصر النيل عن تصميمه على الاستقلال والتخلص من التبعية العثمانية، ولكنه تراجع عن ذلك لعدم موافقة الدول

الأوربية الكبرى، ثم نجح في إقناع فرنسا بمشروعه الاستقلالي في عام 1278هـ / 1862م، لكنه فشل في إقناع بريطانيا والدولة العثمانية به. (11)

أعلن ضم مديرتي الغربية، والمنوفية في مديرية واحدة في 1 جمادى الآخرة 1272هـ / 7 شباط 1856م، كما ألغى مديرية الشرقية بضم نواحيها إلى مديرتي القليوبية، والدقهلية، وذلك منعاً للمنازعات التي كانت تحدث حول الري. (12)

أنشأ الشركة المصرية للملاحة التجارية، لنقل الحاصلات والمسافرين بطريق النيل، كما أسس الشركة المجيدية للملاحة البحرية في عام 1274هـ / 1857م، لتسيير البواخر في البحر الأحمر، وتقوم بالملاحة بين السويس، وثغور الحجاز، والعقير، وسواكن.

أرسل فرقة من الجيش المصري لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا، كما أرسل فرقة مصرية إلى المكسيك لمساعدة صديقه نابليون الثالث إمبراطور فرنسا، دون موافقة الدولة العثمانية، وبقيت تلك الفرقة ما يقارب أربع سنوات، وعادت إلى مصر عام 1284هـ / 1867م. (13)

ب- ولاية السودان في عهده:

كان علي باشا سري قد عُيِّن حاكماً على السودان في جمادى الأولى 1270هـ / شباط 1854م، ولكنه بقي لمدة عام واحد فقط، وعُيِّن بعده علي باشا شركس بين عامي 1271-1273هـ / 1855-1857م، وفي عهده زار عبد الحلیم باشا بن محمد علي السودان، وبقي في الخرطوم، ولكنه عاد إلى مصر بسبب انتشار مرض الهواء الأصفر، وبعد زوال المرض زار سعيد باشا السودان في 22 شعبان 1273هـ / 16 نيسان 1857م، وفي أثناء زيارته للسودان اصطحب معه أراكيل بك الأرمني الملقب بالفرنساوي، وعند تنظيمه للمديريات عمل على عزل علي باشا شركس، وتعيين أراكيل بك مديراً على الخرطوم 1273-1275هـ / 1857-1859م، واعترض أهل السودان على تعيينه فاجتمع مع جموع الناس وقال لهم: "إن كنت أنا السبب في عصيانكم فما أنا الآن بين أيديكم فافعلوا بي ما تشاؤون على أن تعودوا إلى الولاء إذ يعز علي أن تخرجوا من طاعة ولي أمركم بسببي"، وتعجبوا من ذلك ورجعوا عما عزموا عليه.

ثم تم تعيين حسن بك سلامة الشركسي في 4 رجب 1275هـ/ 6 شباط 1859م وكان
فظ الأخلاق، وذا خبرة إدارية قليلة فعزل من منصبه وتم تعيين محمد بك راسخ في محرم 1278هـ/
تموز 1862م ، الذي حكم لمدة عام واحد.⁽¹⁴⁾
ج-أعماله:

واجه سعيد باشا مشكلات عديدة في السودان بعد تسلمه ولاية مصر ، وكان عليه مواجهتها
من أهمها:

- إعادة التنظيم الإداري للسودان.
- زيادة شكاوي السودانيين من فداحة الضرائب.
- دفع الخطر عن حدود السودان المتاخمة للحبشة.
- الامتيازات الأجنبية التي ألزمت مصر على تطبيقها في مصر والسودان، فلم تستطع
الإدارة المصرية في السودان من الوقوف أمام الأعمال الوحشية التي يرتكبها تجار الرقيق
الأجانب.⁽¹⁵⁾

وبناءً على ذلك قام سعيد باشا بمجموعة من الإصلاحات والتدابير التي سعى بوساطتها إلى تنظيم
السودان:

- اعتمد على أخيه محمد عبد الحكيم في إدارة السودان لحاجته إلى رجل يثق فيه من أجل
توفير الأمن والاستقرار، وإحكام سيطرته على السودان.⁽¹⁶⁾
- عمل على تنظيم الإدارة، وأدرك بأن المركزية التي سيطرت على البلاد، ووجود حكماديين
يتمتعون بسلطات واسعة من أهم أسباب سوء الإدارة، فألغى منصب الحكماد، وجعل الخرطوم،
وجزيرة سنار مديرية واحدة، وفصلها عن باقي المديرية، وسمح للعناصر المحلية السودانية
بالمشاركة في الحكم.⁽¹⁷⁾
- أمّن حدوده الشرقية من الحبشة، وحدوده الغربية من ناحية دارفور .
- خفض الضرائب وأمر المشايخ بجمعها بدلاً من الجند بعد موسم الحصاد وليس قبله، وذلك من
أجل إيقاف حركة الهروب والهجرة من زراعة الأرض تخلصاً من الضرائب، وعمل على إغراء
الذين هجروا أراضيهم بالعودة إليها،⁽¹⁸⁾ وسمح للمشايخ بأخذ 4% من المبالغ المحصلة لقاء
عملهم.⁽¹⁹⁾

- أصدر اللائحة السعيدية في محرم 1275هـ/آب 1858م، والتي ألغى بموجبها نظام الاحتكار، وأصبح الفلاح مالكا للأرض.⁽²⁰⁾

- أبطل لتجارة الرقيق عند وصوله إلى بربر، وكانت قد انتشرت في السودان، ومنع مرور الرقيق من الأحباش، والزنج من أسوان وفك أسرهم وأعادهم إلى بلادهم.⁽²¹⁾

- أنشأ ثكنة عسكرية على نهر الصوبات لمراقبة تجارة الرقيق، وأنشأ محطات في صحراء كروسكو لتوصيل الأخبار والبريد.⁽²²⁾

- أعد بواخر للعمل في السودان، لإحكام الرقابة على حركات السفن، ومنع تهريب الرقيق عن طريق النيل.⁽²³⁾

- حدّ من صلاحيات المحاكم القنصلية التي استغلت مشاريعه الإصلاحية، وطالبت بالتعويضات المالية الكبيرة، بحجة أن الحكومة المصرية لم تنفذ تلك الإصلاحات بالطريقة الصحيحة، ولأن أعضاء هذه المحاكم من الأجانب فكانوا ينظرون إلى مصلحة مواطنهم فقط.⁽²⁴⁾

أثناء عودته من السودان، وبسبب معاناة السفر كلف الموسيو مونجل، برسم خريطة سكة حديد بين حلفا والخرطوم، لكن الوضع الاقتصادي المتردي لمصر لم يسمح بتنفيذ هذا المشروع،⁽²⁵⁾ وكانت تجارة الرقيق من أصعب القضايا التي تعرض عليها، وأخفقت كل المحاولات للقضاء عليها للسببين الآتيين:

- فتح النيل الأبيض للملاحة والتجارة.
- استغلال الرواد والمكتشفين والتجار الأجانب لزيادة نفوذ قنصلهم في السودان، فحُمِلَتْ مراكبهم بالرقيق عبر النيل الأبيض محتمية بأعلام دولهم.⁽²⁶⁾
- على الرغم من كل الإصلاحات والتدابير التي قام بها إلا أنه اضطر إلى الاقتراض من الدول الأجنبية، وذلك بسبب سياسته الداخلية التي أدت لتفريغ الخزينة المصرية بسبب:
 - إقامة المنشآت والتحصينات العسكرية.
 - شراء مساحات واسعة من الأراضي، وبناء القصور.
 - التعويضات المالية التي دفعت للأجانب بناءً على أحكام المحاكم القنصلية، على الرغم من محاولته الحد من صلاحيات تلك المحاكم.

كل ذلك أدى إلى عدم قدرة الحكومة المصرية على دفع رواتب موظفيها، وعاشت المالية المصرية في حالة فوضى كبرى بسبب إسرافه الشخصي، وعدم فصله مصاريفه الخاصة عن مصاريف الدولة العامة، ومع وفاته في عام 1279هـ/1863 كانت الخزينة المصرية غارقة بالديون، حيث بلغت قيمة الديون في أواخر عهده 11 مليون و 160 ألف جنيه إنكليزي. (27)

ثالثاً: ولاية السودان في عهد الخديوي اسماعيل 1863-1879م

أ- تسلمه للحكم

كانت البلاد في حالة سيئة عند تسلم الخديوي إسماعيل الحكم فالمدارس مغلقة، والمشاريع مهملة، فتولدت لديه رغبة القيام بالعديد من الإصلاحات، ولكنه أغرقها بالديون، ولجأ إلى الاستدانة من الدول الأوروبية، وأهم ما قام به:

- أعاد المجلس المخصوصي الذي ألغاه عباس الأول، وأوكل إليه دراسة جميع المشاريع العامة المراد تنفيذها، وتسلم رئاسة جلساته.

- شكل مجلس شورى النواب في 12 رجب 1283هـ/19 تشرين الثاني 1866م، وأوكل إليه مهمة مناقشة الحكومة، وإبداء الرأي في الأمور المالية، والمشاريع العامة الجديدة. (28)

بدأ الخديوي بتوجيه جهوده لتغيير نظام الوراثة الوارد في فرمان 1257هـ/1841م، وحصرتها بذريته فقط، فحاول استغلال رضى السلطان عبد العزيز عليه، وسوء الحالة المالية للدولة العثمانية، واشتباك المصالح الأوروبية من أجل الحصول على الاستقلال التام لبلاد من أية وصاية أوروبية، قام بتقديم المساعدات الحربية اللازمة للدولة العثمانية إظهاراً لولائه، وساعدها في القضاء على حاكم عسير محمد بن عائض 1282هـ/1865م عندما ثار على الحكم العثماني.

كما قدم خدماته إلى الدولة العثمانية في عام 1283هـ/1866م عند عجزها عن إخماد الثورة في جزيرة كريت، فصدر فرمان تعديل الوراثة في 13 محرم 1283هـ/ 27 أيار 1866م حيث نص فرمان على انتقال ولاية مصر مع ما هو تابع إليها وكل ملحقاتها وسواكن، ومصوع إلى أكبر أولاده الذكور، كما سمح له بزيادة عدد قواته الحربية إلى 30 ألف جندي زمن السلم، وتم عدّ مصر من أهم الولايات الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، وحصل على لقب خديوي في فرمان 6 ربيع الأول 1284هـ/ 8 تموز 1867م. (29)

قام الخديوي إسماعيل بسحب قواته من كريت قبل انتهاء الثورة ما أدى إلى سوء العلاقات بينه وبين السلطان العثماني، فردَّ السلطان العثماني على كل ذلك بإصداره فرمان 29 رجب 1286هـ/3 تشرين الثاني 1869م، الذي تضمن تخفيض عدد أفراد الجيش المصري، وإبطال الاستحكامات الحربية، ومنع شراء السلاح، ووقف الصناعة الحربية المصرية، وعدم تدخل الخديوي في السياسة الخارجية، وعليه أن يعرض ميزانيته ومصاريفه على الدولة العثمانية.⁽³⁰⁾

ألزمت بريطانيا وفرنسا السلطان العثماني والخديوي إسماعيل باتباع سياسة جديدة بعد عام 1288هـ/1871م، بقصد إقامة علاقات جيدة بين الطرفين، وكان على الخديوي أن يتقرب من السلطان لتقوية عرشه، وتمكن من الحصول -بعد موافقة الدول الأوروبية- على فرمان شامل في ربيع الآخر 1290هـ/حزيران 1873م، ضيّقت بموجبه أزمة العلاقات المصرية العثمانية، حيث أُعطي الخديوي حق ممارسة شؤون الحكم الداخلية، واقتراض الأموال من الدول الأوروبية، وكل ذلك كان يتفق مع مصالح الدول الأوروبية الاستعمارية، ما أدى لزيادة نفوذها السياسي والاقتصادي في مصر، ثم السيطرة العسكرية الفعلية فيما بعد.

ب- ولاية السودان في عهده: كانت الأوضاع في السودان مضطربة عند تسلم الخديوي إسماعيل حكمها، ويعود ذلك إلى: ضعف الحكومة المصرية في السودان في عهدي سعيد وعباس باشا، وإلى القيود التي فُرضت على الحكومة المصرية منذ عام 1256هـ/1840م، وأثرها السلبي في الحكومة المصرية، ما أضعف مركزها، وانفتاح السودان على المؤثرات الخارجية، واتساع المشروعات المالية الأوروبية، والبحث عن مناطق للاستثمار.⁽³¹⁾

وتسلم في عهده حكم السودان العديد من الولاة:

- موسى باشا حمدي 1279-1281هـ/1863-1865م:

قدم إلى السودان في الأول من آب حاكماً عاماً عليها، وجعل الخرطوم مركزاً له، وبقي محمد بك راسخ مديراً لها، وعمل على إصدار قوانين جديدة لجمع الضرائب من الفلاحين، وجعلها على ثلاثة أقساط في السنة. قدم إلى السودان في عهده السير صمويل باكر وهو من كبار السياح الإنكليز قاصداً اكتشاف منابع النيل الأبيض على نفقته الخاصة.⁽³²⁾

- جعفر باشا صادق 1281هـ/1865م:

تسلم عمر فخري بك إدارة السودان بعد وفاة موسى باشا، إلى أن حضر جعفر باشا صادق من مصر حكمداراً على السودان، وكان من أهم أعماله إنشاء المحاكم والمدارس، وتحسين ترسانة الخرطوم، كما أخذ ثورة الجنود في كسلا.

- جعفر باشا مظهر 1283-1288هـ/1866-1871م:

قام بجولة إلى سنار، وفازوغي، وكردفان في أواخر عام 1283هـ/ أواخر عام 1866م، وعاد بعد ذلك إلى الخرطوم وطلب من مصر العساكر السودانيين الموجودين في الجيش المصري للذهاب إلى السودان.

- ممتاز باشا 1288-1290هـ/1871-1873م:

أدخل إلى السودان زراعة القطن المصري واهتم بصناعته، ولكن وصلت إلى القاهرة تقارير تتهمه بالرشوة، فألقي القبض عليه، ووضع في السجن حتى وفاته عام 1292هـ/1875م.⁽³³⁾
-إسماعيل باشا أيوب 1290-1295هـ/1873-1877م:

أدخل تحسينات كبيرة على السودان، فأكمل بناء المشفى الذي بدأ بينائه ممتاز باشا، وكان لتجارة الرقيق أثر كبير في تاريخ السودان في عهده، وكان من أهم مراكز تلك التجارة في أقاليم كردفان، وبحر الغزال، ودارفور الجنوبية.

-غوردون باشا 1295-1297هـ/1877-1879م:

قسم الخديوي إسماعيل السودان إلى قسمين في عام 1291هـ/1874م، الأول: السودان الشمالي وتمتد حدوده حتى فاشوده جنوباً، وتسلم إدارته الحاكم العام للسودان، والثاني: إقليم خط الاستواء وعين غوردون باشا مديراً عليه، حيث أعلن ملوك أوغندا، وزنجبار الخضوع للحكومة المصرية على يديه، وأصدر غوردون قراراً باحتكار تجارة العاج لصالح الحكومة المصرية، ومنع أي شخص من الذهاب إلى مديرية خط الاستواء دون موافقة الحكومة السودانية، ثم عمل على منع إنشاء الجماعات المسلحة في مديرية خط الاستواء، ومنع إدخال السلاح إليها، من أجل القضاء على تجارة الرقيق.⁽³⁴⁾

عند عودة إسماعيل باشا إلى مصر لم ير رجلاً يثق به يوليه السودان على اتساع أطرافه، فأرسل إلى غوردون يستدعيه من أجل ذلك، فأجابه على ذلك، وأصدر له فرمان توليته على جميع بلاد السودان المصري مع دارفور، وخط الاستواء، وسواحل البحر الأحمر، وهرر، ومنحه السلطة

المدنية والعسكرية، وكان من أهم أعماله إخماد ثورتي هارون الرشيد في دارفور بين عامي 1294-1297 هـ/1877-1880م، وسليمان الزبير في بحر الغزال بين عامي 1294-1296 هـ/1877-1879م، وحركة صباحي -أحد القواد الذين انفصلوا عن جيش الزبير- في كردفان 1296 هـ/1879م. (35)

ج- أعماله في السودان:

- أمر بفتح عدة مدارس ابتدائية في الخرطوم، والأبيض، وبربر، ودنقلا، وكسلا، ليتلقى فيها أبناء الموظفين المصريين العلوم، وسمح للسودانيين الذين التحقوا بهذه المدارس باستلام المناصب في الدولة.

- دَعَمَ الكتاتيب الدينية بدفع مرتبات شهرية للفقهاء الذين كانوا مسؤولين عنها.

- دَعَمَ عمليات استكشاف منابع النيل.

- عمل على بناء خط سكة حديد من حلفا إلى السودان؛ لكنه فشل بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها مصر والسودان.

- اهتم بالموصلات التلغرافية، وكان طول شبكة التلغراف 4800 ميل من الأسلاك، ربطت عدداً كبيراً من المدن السودانية بعضها ببعض، وامتدت الشبكة بين مصر السودان عام 1276 هـ/1869م.

- عمل على بناء المشافي. (36)

حصل الخديوي إسماعيل على فرمان بضم ميناءي سواكن ومصوع في 16 ذي الحجة

1281 هـ/11 أيار 1865م، بشرط عدم خضوعهما للحكم الوراثي السائد في مصر، مقابل دفع جزية سنوية للسلطان (37)، ثم أصدرت الدولة العثمانية فرماناً اعترفت فيه بنقل ولاية مصر وكل ما هو تابع لها ومن ضمنها سواكن، ومصوع إلى أكبر أولاد إسماعيل الذكور في 13 محرم 1283 هـ/27 أيار 1866م، وسمحت بزيادة عدد أفراد الجيش المصري إلى 30 ألف جندي، وإعطاء والي مصر حق ضرب النقود، مقابل زيادة الجزية السنوية من 400 ألف جنيه إلى 750 ألف جنيه.

ثم عمل الخديوي إسماعيل بعد ذلك على بسط سلطانه في ثلاثة اتجاهات، الأول: غرباً من بحر الغزال، ودارفور، والثاني: جنوباً باتجاه أعالي النيل، وهضبة البحيرات، وخط الاستواء، والثالث: باتجاه سواحل البحر الأحمر جنوباً إلى خليج عدن، ومنها إلى بلاد الصومال.

كلف إسماعيل باشا حاكم السودان جعفر باشا مظهر بضم جهات الغزال؛ بسبب انشغاله بالتوسع في أعالي النيل، وكان حاكم الغزال آنذاك الزبير رحمت الذي وصل إلى درجة كبيرة من القوة والنفوذ في بحر الغزال الغربي، وفي الوقت الذي بدأ فيه حاكم السودان بوضع خطة لضم إقليم بحر الغزال، قُتل مديره الشيخ محمد البلالي عند أول معركة ضد الزبير.

فأرسل جعفر باشا مظهر إلى مدير كردفان، لضبط الزبير والسيطرة عليه، فأدخل الزبير حسين بك مدير بربر ودنقلة واسطة بينه وبين جعفر باشا، فأعلن خضوعه للخديوي إسماعيل الذي عينه مديراً على بحر الغزال، فعُدّت مديرية مصرية خاضعة للزبير، وتقع ضمن نطاق أملاك مصر.

-دارفور: تمكن الزبير رحمت وإسماعيل أيوب باشا حاكم السودان من إعادة السيطرة على دارفور، وإعادتها إلى الحكم المصري مرة ثانية في 24 رمضان 1291هـ/3 تشرين الثاني 1874م، حيث كانت ضمن الأقاليم السودانية التي آل حكمها لمحمد علي بناءً على فرمان 1257هـ/1841م، ولكنها ظلت مستقلة حتى عام 1291هـ/1874م.

اقترح الحاكم العام للسودان خوفاً من زيادة نفوذ الزبير تعيين مدير عام لغرب السودان على المديرية الأربع، وأن يكون مقره الفاشر، ويتولى الزبير إدارة منطقة بحر الغزال فقط، وفي هذه الأثناء جاءت فكرة الخديوي إسماعيل بضم منطقة برقو، ولكن إسماعيل أيوب باشا رفض ذلك للأسباب الآتية:

- عدم حصول جنوده على الراحة بعد المعارك التي خاضوها.
- عدم جنيه ثمار الفتوحات التي قام بها في بحر الغزال، وشكا، ودارفور.

ثم عمل بعد ذلك الحاكم العام للسودان على تشويه سمعة الزبير لدى الخديوي، فاشتكى الزبير للخديوي متذمراً من أوامر الحاكم العام للسودان وذهب بنفسه إلى القاهرة لمقابله، لإخلاء قواته من دارفور فوراً، وعودتها إلى بحر الغزال. فرد عليه الخديوي بضرورة تنفيذ أوامر الحاكم، فصادرت الحكومة كمية من العاج الخاص به، وحجزت سفنه في النيل الأبيض، واتهم بالاستيلاء على أموال الأهالي، فعمل الخديوي على استضافته في مصر بصورة دائمة حتى يتخلص من نفوذه في السودان. (38)

سعى الخديوي إسماعيل إلى انتزاع اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على الشواطئ المصرية بأكملها بعد السيطرة على الأقاليم السودانية، فعقدت اتفاقية مصرية بريطانية بالإسكندرية في 5 شعبان 1294هـ/14 آب 1877م، ونصت على الآتي:

- رغبة كل من الطرفين في إبطال تجارة الرقيق.
- تعهد الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق في أراضيها.
- فرض أشد العقوبات على المخالفين، وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية.
- السماح للسفن الحربية البريطانية بتفتيش المراكب في البحر الأحمر، للتأكد من عدم عملها بتجارة الرقيق.

وعدّت هذه الاتفاقية تمهيداً للاتفاقية التي عقدت بين بريطانيا ومصر في الإسكندرية في 29 شعبان 1294هـ/7 أيلول 1877م، والتي اعترفت فيها بريطانيا بسلطة مصر على سواحل إفريقيا الشرقية حتى رأس حافون، فوافقت الحكومة المصرية مقابل ذلك على بقاء ميناءي بربرة، وبلهار للتجارة الحرة، وعدم فرض رسوم جمركية على البضائع الواردة إلى هذه الموانئ تزيد على 5%، ومعاملة رعايا بريطانيا معاملة الدولة الممتازة.

فحصلت بريطانيا على حق تعيين قناصل لها في جميع الموانئ الموجودة على ساحل الصومال، وتعهد الخديوي بمنع تصدير الرقيق والاتجار به، وتم اختيار الكابتن مالكولم لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، فعُين مديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق في البحر الأحمر.⁽³⁹⁾

رابعا : ولاية السودان في عهد توفيق باشا. 1879-1892م

أ- تسلمه للحكم

بعد عزل الخديوي إسماعيل عُين ابنه حاكماً على مصر والسودان، ولكن فرمان توليته بشكل رسمي تأخر حتى 19 شعبان 1296هـ/7 آب 1879م، لأن الدولة العثمانية كانت تريد استغلال الأوضاع السيئة التي وصلت إليها مصر بعد عزل الخديوي إسماعيل، لتعديل المزاي والصلاحيات التي أعطتها للخديوي بموجب فرمان ربيع الآخر 1290هـ/حزيران 1873م.⁽⁴⁰⁾

فوافقت بريطانيا وفرنسا على هذه التعديلات بعد أن اطلعت على مشروع فرمان المعدل، وعدم معارضته للمصالح البريطانية والفرنسية في مصر، فعانى الشعب المصري من الظلم

والضرائب، ومن التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية، حيث كانت بريطانيا تتربص الفرصة للتدخل المباشر واحتلال مصر .

شكل شريف باشا الحكومة المصرية الجديدة في 14 رجب 1296هـ/3 تموز 1879م، وعمل على توسيع صلاحيات مجلس شورى النواب، وإقناع الخديوي ببرنامجه الدستوري، لكن الخديوي توفيق رفض ذلك بحجة عدم موافقة قنصلي بريطانيا وفرنسا على ذلك، فقدم شريف باشا استقالته، وتولى الخديوي توفيق تشكيل الوزارة الجديدة، فألغى مجلس شورى النواب، وأصبح الحاكم المطلق لمصر، فأصدر فرماناً يقضي بإعادة نظام الرقابة الثنائية في 18 رمضان 1296هـ/4 أيلول 1879م.

ب- ولاية السودان في عهده

تم إقالة إسماعيل باشا وتعيين ابنه توفيق مكانه في 6 رجب 1296هـ/5 حزيران 1879م، فكان أول عمل قام به هو تحديد الحدود بين السودان والحبشة، فنار ملك الحبشة في 12 ذي القعدة 1296هـ/27 تشرين الأول 1879م، فتوجه إليه غوردن وسأله عن مطالبه، فطلب أن يُعطى زيلع وهرر، يُضاف إليهما مبلغ مليون جنيه أو الحصول على مصوع، وبسبب ذلك الخلاف استقال غوردن من حكمدارية السودان وعاد إلى بلاده، وخلفه رؤوف باشا 1296-1299هـ/1879-1882م، وصدر أمر تعيينه في 15 ربيع الثاني 1297/27 آذار 1880م، وطلب منه أن يعمل على تنظيم ميزانية كاملة عن إيرادات ومصروفات الحكمدارية، وبيان نوعها بكل دقة وحرص، وتقديم تقارير مالية بشكل منتظم كل ثلاثة أشهر إلى نظارة المالية، والعمل على توطيد الأمن والنظام العام، وإصلاح الجيش وتنظيمه، والعمل على القضاء على تجارة الرقيق.

ثم أصبحت كل من مديرية شرقي السودان، وسواحل البحر الأحمر، ومديرية هرر، وزيلع، وبربرة حكمدارية واحدة في 3 ربيع الآخر 1299هـ/21 شباط 1882م، كما تم تشكيل نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها، وجعل مركزها في القاهرة، ثم قسمت السودان إلى أربع جهات في الرابع عشر من جمادى الأولى 1299هـ/الثاني من نيسان 1882م:

- حكمدارية إقليم غرب السودان: تشمل مديريات دارفور، وكردفان، وشكا، وبحر الغزال، ودنقلة، ومركزها الفاشر.

- حكمدارية إقليم وسط السودان: تشمل مديريات الخرطوم، وسنار، وبربر، وفاشودة، وخط الاستواء، مركزها الخرطوم.
- حكمدارية إقليم شرق السودان: تشمل مديريات التاكا وملحقاته، ومحافظة سواكن ومصوع، وملحقاتها إلى باب المنذب.
- حكمدارية عموم هرر، وملحقاته: تشمل زيلع، وبربرة، ومركزها هرر. (41)

ثم عُين بعد ذلك عبد القادر باشا حلمي 1299-1300هـ/1882-1883م، فوصل إلى الخرطوم في 23 جمادى الآخرة 1299هـ/11 أيار 1882م، وكانت الثورة المهديّة في أوجها، فطلب المدد من مصر، ولكن مصر كانت مسرحاً لأحداث 1299هـ/1882م المتمثلة بالاحتلال البريطاني لها، فتجاهلت مطالبه، وخشيت بريطانيا من أن يتمكن عبد القادر من القضاء على المهديّة، وتثبيت سلطة مصر في السودان، فطلب من الخديوي توفيق استدعائه من السودان وتعيين علاء الدين باشا حكمداراً لعموم السودان وملحقاته في 12 ربيع الأول 1300هـ/20 كانون الثاني 1883م، وكان آخر الحكمداريين الذين عينتهم الحكومة المصرية قبل إخلاء السودان، ثم تولى حكمدارية السودان من بعده غوردين للمرة الثانية 1301-1302هـ/1884-1885م. (42)

ج - أعماله

أدى زيادة التدخل الأجنبي وعزل الخديوي إسماعيل، وتعيين الخديوي توفيق الضعيف، إلى حدوث ردة فعل قوية لدى السودانيين لقناعتهم بضعف مركز الخديوية. وكان على الخديوي توفيق مواجهة الحركة المهديّة التي قامت بسبب سياسة الخديوي إسماعيل القائمة على إرضاء بريطانيا بالاعتماد عليها في إدارة شؤون السودان، الذين لم يتبعوا سياسة تنفق ومصالحة المصريين والسودانيين. ولارتباطه بمعاهدة إلغاء الرق في عام 1294هـ/1877م والالتجاء إلى أعمال العنف وعدم التفريق بين التجارة المشروعة وغير المشروعة، ما أدى لغضب السودانيين وسخطهم على الحكومة المصرية التي اعتمدت على المسيحيين في أموال تخص الدين الإسلامي والمسلمين، (43) فتولدت مشاعر الحقد والكراهية من قبل السودانيين تجاه الحكام، بسبب فداحة الضرائب، واستعمالهم أقصى أنواع القسوة والعنف في تحصيلها. (44)

بدأت تلك الحركة علي يد مؤسسها محمد أحمد الملقب بالمهدي في جزيرة آبا عام 1298هـ/1881م، فعمل على نشر أفكار دعوته بين أتباعه، واقتصرت دعوته في البداية على

الأمر الدينية، ثم ما لبث أن تحول إلى السياسة بعد أن تعرض بدعوته إلى نظم الحكم القائمة في السودان، واتهامه المصريين والعثمانيين بأنهم خارجون عن الدين، وعمل على إقناع الناس بأن الوضع العام في السودان لن يستقيم إلا بالتخلص من المصريين والعثمانيين وإدارة السودان من قبل السودانيين، فازدادت حركة العصيان والتمرد ولا سيما بعد انضمام عبد الله التعايشي زعيم قبيلة البقارة له.

لم يتمكن حكام السودان رؤوف باشا من الاعتماد على القاهرة لمواجهة تلك الحركة، بسبب الأوضاع الداخلية المضطربة في مصر من جراء الثورة العربية، والتدخل الأجنبي فيها، فأرسل مجموعة من العلماء والفقهاء إلى المهدي، لإقناعه بالعدول عن دعوته، وإحضاره إلى الخرطوم، لكنه رفض ذلك.

فقرر رؤوف باشا بعد فشل المساعي السلمية مع المهدي في السابع عشر من رمضان 1298هـ/الثاني عشر من آب 1881 إرسال قوة عسكرية مؤلفة من ثمانمئة وخمسين جندي إلى جزيرة آبا، ولكن المهدي تمكن من تشتيتهم واتجه بعد ذلك إلى مديرية كردفان، لإدراكه عدم وقوف الحكومة السودانية مكتوفة الأيدي بسبب هذه الهزيمة، وتنازلت بعد ذلك محاولات القضاء عليه.

ثم عمل راشد أيمن مدير مديرية فاشودة على مهاجمة المهدي دون العودة للحاكم العام السوداني، ولكن المهدي تمكن من مباغتته وملاحقة قلوله،⁽⁴⁵⁾ وعندما أدركت الحكومة المصرية خطورة الموقف في السودان، استصدرت من الخديوي توفيق أمرين في 3 ربيع الآخر 1299هـ/21 شباط 1882م :

الأول: يقضي بجعل السودان بما فيه شرقي السودان، وسواحل البحر الأحمر، ومديريات هرر، وزيلع، وبربرة، وتاجورة حكمدارية واحدة.

الثاني: عزل رؤوف باشا، وتعيين عبد القادر حلمي باشا حكاماً للسودان.

تم تأليف لجنة برئاسة عبد القادر حلمي باش للنظر بأوضاع السودان، وأظهرت وزارة البارودي تهاوناً تجاه الحركة المهدية، من خلال عدم إرسالها المدد إلى السودان الذي أقره شريف باشا قبل سقوط وزارته.⁽⁴⁶⁾

هاجم المهدي قوات الحاكم العام للسودان في 5 رجب 1299هـ/22 أيار 1882م والتي بلغ تعدادها ألفين وخمسين جندي بقيادة يوسف الشلالي، وتمكن من إلحاق الهزيمة بها، فانفجرت

الثورة في أنحاء السودان، وتحرك المهدي نحو الأبيض في رمضان 1299هـ/ تموز 1882م، وسيطر على كردفان، وجعل الأبيض عاصمة له.

ثم طلب عبد القادر حلمي من الخديوي إرسال فرقتين لتأليف قوة احتياطية في الخرطوم في الثاني والعشرين من صفر 1300هـ/ الأول من كانون الثاني 1883م، وتمكن المهدي بعد ذلك من قطع المواصلات بين سنّار والمسلمية قبل وصول عبد القادر حلمي في الثامن عشر من صفر/السابع من كانون الثاني من العام نفسه، وبينما كان عبد القادر يقاثل في سنّار أواخر ربيع الأول 1300هـ/ أواخر كانون الثاني 1883م، أرسل إليه الخديوي بأمره بحشد قواته في الخرطوم، بانتظار وصول كبار ضباطه من القاهرة، فاضطر عبد القادر إلى العودة من سنار إلى الخرطوم. (47)

أرسلت الحكومة الإنكليزية مندوباً لها يدعى الكولونيل ستوارت steuart من أجل تقديم تقرير عن أوضاع السودان في أواخر عام 1299هـ/1882م، فأرسل تقريرين أولهما من الخرطوم تضمن شرحاً مفصلاً عن الأوضاع السائدة في السودان بصفة عامة في 2 ربيع الآخر 1300هـ/9 شباط 1883م، والثاني من مصوع تحدث فيه عن الأوضاع السائدة في شرقي السودان بصفة خاصة في 1 جمادى الآخرة 1300هـ/ 8 نيسان 1883م.

كما أرسل سفير إنكلترا في الأستانة اللورد دفرين تقريراً ثالثاً عن تنظيم الأوضاع السياسية والاقتصادية لمصر بعد القضاء على الثورة العربية. أكدت هذه التقارير الثلاثة على انسحاب القوات المصرية من السودان، وإذا ما تعذر على الحكومة المصرية المحافظة على جميع الأقاليم السودانية، فعليها أن تحافظ على مديرية الخرطوم وسنار وتدعيم سلطتها فيهما.

اقترحت هذه التقارير على ضرورة تقديم المساعدات العسكرية للسودان حتى لا يخرج بشكل كامل عن السلطة المصرية، وكل ذلك كان سبباً للتدخل الأجنبي، وإرسال حملة من الجنود المصريين بقيادة هيكس، حيث أن الانتصار الكبير الذي حققه هيكس على قوات المهدي في المربيع في 22 جمادى الآخرة 1300هـ/ 29 نيسان 1883م شجع الحكومة المصرية على تكليفه بقيادة حملة كبيرة للقضاء على المهدي في كردفان.

تمكنت قوات المهدي بعد ذلك من استدراج القوات المصرية داخل كردفان وانتصرت عليها في موقعة شيكان في 5 محرم 1301هـ/5 تشرين الثاني 1883م، وأدركت مصر بعد ذلك عجزها عن استعادة سلطتها على السودان، فقررت سحب قواتها من مديرية خط الاستواء، وبحر الغزل، ودارفور، والتمسك بمديرية سنار والخرطوم وما يليها شمالاً.⁽⁴⁸⁾

طلبت إنكلترا من وزارة شريف باشا إخلاء السودان بشكل كامل في محرم 1301هـ/تشرين الثاني 1883م، ولكن شريف باشا رفض ذلك، وعرض تنازل مصر عن شرق السودان للباب العالي، وأن تركز مصر اهتمامها على الخرطوم، فطلبت بريطانيا بناءً على ذلك من معتمدها في مصر في 6 ربيع الأول 1301هـ/4 كانون الثاني 1884م أن يوضح لشريف باشا نيتها تعيين وزراء إنكليز جدد لتنفيذ هذه المهمة في حال لم ينفذ ذلك، فقدم شريف باشا استقالته في 9 ربيع الأول 1301هـ/7 كانون الثاني 1884م قائلاً: "إذا تركنا السودان فالسودان لن يتركنا".⁽⁴⁹⁾

ثم تم تعيين نوبار باشا الذي أصدر قراراً بسحب القوات المصرية من خط الاستواء إلى وادي حلفا في 10 ربيع الأول 1301هـ/8 كانون الثاني 1884م، وأصدر مجلس الوزراء البريطاني بياناً عهد فيه بمهمة الجلاء عن السودان إلى الجنرال غوردون، الذي عدّ ممثلاً للحكومة البريطانية، فكتب له في اليوم ذاته للورد جرانفيل وزير خارجية إنكلترا التعليمات التي يجب أن ينفذها: السفر بسرعة إلى مصر، ووضع تقرير مفصل عن حالة السودان الحربية، وتقديم مقترحات لأفضل الطرق للجلاء عن السودان مع المحافظة على الجاليات الأوربية.

بذلك تم تكليف غوردون بهذه المهمة الذي أعلن فور وصوله إلى الخرطوم في 21 ربيع الآخر 1301هـ/18 شباط 1884م بأن الهدف من عودته للسودان هو إجلاء القوات المصرية عنه، واستلام السودانيين حكمه بنفسهم، وأطلق على المهدي لقب سلطان كردفان، كما طلب غوردون من حكومته تعيين الزبير رحمت باشا حاكماً على السودان، ولكنها رفضت ذلك بسبب الضغط الممارس عليها من قبل جمعية مكافحة الرق بإنكلترا، بسبب ارتباطاته القديمة بتجارة الرقيق.

ومع خروج القوات المصرية من السودان قامت بريطانيا بالسيطرة على سواكن في ربيع الآخر 1301هـ/شباط 1884م، فاحتج العثمانيون على ذلك، فرد اللورد دفرين سفير إنكلترا في الأستانة في التاسع من جمادى الأولى 1301هـ/السادس من آذار 1884م بأن الحوادث المضطربة

في السودان دفعت بريطانيا للسيطرة على سواكن من أجل اتخاذ بعض الوسائل لحماية ثغور البحر الأحمر. (50)

تمكنت قوات المهدي مع تردد الحكومة البريطانية بإرسال المساعدات إلى غوردون من قطع الاتصال التلغرافي بين الخرطوم والعالم الخارجي في 15 جمادى الأولى 1301هـ/12 آذار 1884م، وتحت ضغط الرأي العام البريطاني ومعتمدها في مصر السير إفلن بارنج Evelyn Baring، أرسلت الحكومة البريطانية حملة حربية بقيادة السير جارونت ولسلي، ويساعده الضابط السير هيرت ستيوارت، وتمكنت قوات ستيوارت من الانتصار على قوات المهدي في معركة آبار الجدول في 5 كانون الثاني، ومعركة آبار أبي طليح في 3 جمادى الأولى 1302هـ/17 كانون الثاني 1885م، ولكن المهدي استغل ذلك التباطؤ الإنكليزي بعدم التوجه إلى الخرطوم، فبادر بمهاجمتها وسيطر عليها في 12 جمادى الأولى 1302هـ/26 كانون الثاني 1885م، وقُتل غوردون في اليوم نفسه، فأذعنت الحكومة المصرية لطلب بريطانيا بجعل الحدود المصرية مع السودان جنوبي وادي حلفا في رمضان 1302هـ. /حزيران 1885م، وبذلك تم وضع نهاية للحكم المصري في السودان، وتوفي المهدي في 8 رمضان 1302هـ/20 حزيران 1885م تاركاً السودان لعبد الله التعايشي. (51)

خاتمة البحث

أهم النتائج التي توصل إليها البحث :

- بروز التسابق الأجنبي للسيطرة على القرار السياسي المصري من خلال الدعم الذي قدمته بريطانيا لعباس الأول لتسلمه إدارة شؤون مصر والسودان، يُضاف إلى ذلك محاولة فرنسا إقامة علاقات جيدة معه من خلال مساعدته في صراعه مع معارضيه من أبناء محمد علي.
- فشل السياسة الإصلاحية لعباس الأول بسبب سوء الإدارة واستغلال موارد السودان لمصلحة ولايتها الشخصية.
- فشل محاولة محمد سعيد باشا في الاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية من خلال معارضة الدول الأوروبية لذلك.
- تراجع الوضع الاقتصادي المصري على الرغم من الإصلاحات التي قام بها محمد سعيد باشا ما أضر سلباً على السودان، بسبب سياسة الاقتراض من الدول الأجنبية .
- زيادة النفوذ السياسي والاقتصادي للدول الأوروبية الاستعمارية في مصر والسودان، ولا سيما بريطانيا وفرنسا اللتان ألزمتا السلطان العثماني والخيوي إسماعيل على التقارب بعد الخلاف الذي حدث بينهما ، بما يتناسب مع مصالحهما الاستعمارية.
- ظهور التدخل الأجنبي بشكل مباشر من خلال إصدار فرماناً من قبل الخيوي توفيق يقضي بإعادة نظام الرقابة الثنائية في 1879م. يُضاف إلى ذلك فرض بريطانيا على الخيوي توفيق عزل الولاة وتعيين ولاة جدد يتوافقون مع مصالحهم فاستدعى بناءً على ذلك عبد القادر باشا حلمي من السودان لخوفها من قدرته من القضاء على المهديّة، وتعيين علاء الدين باشا حكمداراً لعموم السودان حيث شكلت تلك الحركة السبب المباشر لنهاية الحكم المصري في السودان.

الهوامش

- (1)- ضرار، (ضرار صالح): تاريخ السودان الحديث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط3، 1968، ص69.
- (2)- شقير، (نعوم): تاريخ السودان، تح: محمد إبراهيم أبو سليم، دار الجبل، بيروت، 1981، ص224.
- (3)- ضرار: تاريخ السودان الحديث، ص69-71.
- (4)- شبيكه، (مكي): السودان عبر القرون، دار الجبل، بيروت، 1991، ص148.
- (5)- شقير: تاريخ السودان، ص226.
- (6)- شكري، (محمد فؤاد): مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، دار المعارف، ط3، 1963، ص32-33.
- (7)- عبد الحميد، (نبيل) - عباس، (رؤوف) وآخرون: مصر للمصريين مائة عام على الثورة العربية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1981، ص13.
- (8)- رمضان، (محمد رفعت): وضع السودان في نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى 1863م، مطبعة لجنة البيان العربي، 1955، ص25، 53.
- (9)- شكري: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، ص71-72.
- (10)- مارلو، (جون): تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882، تر: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص76.
- (11)- شكري: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، ص43.
- (12)- نجم، (زين العابدين شمس الدين): إدارة الأقاليم في مصر 1805-1882م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 1988، ص43-44.
- (13)- سرهنك، (إسماعيل): حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1، 1312هـ، ج2، ص266-276.
- (14)- شقير: تاريخ السودان، ص227-229.

- (15)- السروجي،(محمد محمود): دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية ، 1998 ، السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص283.
- (16)- شبيكه: السودان عبر القرون، ص153.
- (17)- ضرار: تاريخ السودان الحديث، ص75
- (18)- السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ص285.
- (19)- ضرار: تاريخ السودان الحديث، ص77.
- (20)- سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج2، ص273.
- (21)- رمضان: وضع السودان في نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى1863م، ص47.
- (22)- سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج2، ص269.
- (23)- إبراهيم،(عبد الله)-الجمال،(شوقي): تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص200.
- (24)- شكري: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، ص51-52
- (25)- شقير: تاريخ السودان، ص228
- (26)- شكري، (محمد فؤاد): الحكم المصري في السودان 1820-1885، دار الفكر العربي، 1947، ص75.
- (27)- شكري: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، ص149-151.
- (28)- لهيطة، (محمد فهمي): تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1942، ص204
- (29)- السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص290-294.
- (30)- مارلو،(جون): تاريخ النهب الاستعماري لمصر، ص175.
- (31)- إبراهيم-الجمال: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص215.

- (32)- شقير: تاريخ السودان، ص230-234.
- (33)- صبري، (محمد): الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة، 1948، ص18-19.
- (34)- شكري: مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، ص146-147.
- (35)- شقير: تاريخ السودان، ص293-298.
- (36)- ضرار: تاريخ السودان الحديث، ص105-107.
- (37)- مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882، ص66.
- (38)- يحيى، (جلال): مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، 1984، ص59-75.
- (39)- يحيى: مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، ص179-182.
- (40)- زند (عزيز): تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص190-195.
- (41)- شقير: تاريخ السودان، ص306-310.
- (42)- الرافي، (عبد الرحمن): مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومي من سنة 1882م إلى سنة 1892م)، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص105-111.
- (43)- السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص367-368.
- (44)- شقير: تاريخ السودان، ص316.
- (45)- السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص368-374.
- (46)- الرافي، (عبد الرحمن): الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1983، ص197-198.
- (47)- صبري: الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، ص94.
- (48)- السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، ص375-382.
- (49)- حمروش، (أحمد): مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، د.ت، ص8.
- (50)- الرافي: مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، ص124-131.

(51) - السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، 375-382.

المصادر والمراجع

- إبراهيم، (عبد الله)-الجمال، (شوقي): تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- حمروش، (أحمد): مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، د.ت.
- الرافي، (عبد الرحمن): مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال (تاريخ مصر القومي من سنة 1882م إلى سنة 1892م)، دار المعارف، القاهرة، 1983.
- _____ : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1983.
- زند (عزيز): تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.
- السروجي، (محمد محمود): دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1998.
- رمضان، (محمد رفعت): وضع السودان في نطاق العلاقات بين مصر والدولة العثمانية حتى 1863م، مطبعة لجنة البيان العربي، 1955.
- سرهنك، (إسماعيل): حقائق الأخبار عن دول البحار، المطبعة الأميرية، بولاق، ط1، 1312هـ، ج2.
- شبيكه، (مكي): السودان عبر القرون، دار الجبل، بيروت، 1991.
- شقير، (نعوم): تاريخ السودان، تح: محمد إبراهيم أبو سليم، دار الجبل، بيروت، 1981.
- شكري، (محمد فؤاد): مصر والسودان تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر 1820-1899م، دار المعارف، ط3، 1963.
- _____ : الحكم المصري في السودان 1820-1885، دار الفكر العربي، 1947.
- صبري، (محمد): الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، مطبعة مصر، القاهرة، 1948.
- ضرار، (ضرار صالح): تاريخ السودان الحديث، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط3، 1968.

- عبد الحميد، (نبيل)- عباس، (رؤوف) وآخرون: مصر للمصريين مائة عام على الثورة العراقية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1981.
- لهيطة، (محمد فهمي): تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1942.
- مارلو، (جون): تاريخ النهب الاستعماري لمصر 1798-1882، تر: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.
- يحيى، (جلال): مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، 1984.
- نجم، (زين العابدين شمس الدين): إدارة الأقاليم في مصر 1805-1882م، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ط1، 1988.